الأمم المتحدة

S/2008/322

مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل طيه تقييمات الرئيس والمدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم التقرير المرفق على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دنيس **بايرون**

280508 280508 08-33862 (A)

ضميمة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٨)

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولا - أنشطة الدوائر ٤

١ - أنشطة الدوائر الابتدائية ٤

(أ) حكم واحد في حق متهم واحد (المرفق ١ (أ)) ٤

(ب) أربع قضايا تشمل سبعة متهمين لا يزال يتعين إصدار أحكام في حقهم (المرفق ١ (ب)) ٥

(ج) قضيتان فرديتان لا يزال يتعين الاستماع إلى المرافعات الختامية فيهما (المرفق رقم ١ (ج)) ٥

(د) ست محاكمات جارية تشمل ١٩ متهما (المرفق ١ (د)) ٦

(هـ) قضيتان فرديتان يُنظر قريبا في الأدلة المتعلقة بهما (المرفق الثاني) ٩

(و) ثلاث قضايا فردية جديدة، وقضية واحدة لإهانة المحكمة (المرفق الثالث) ١٠

(ز) خمس إحالات معلقة خاصة بخمس قضايا فردية (المرفق الرابع) ١١

٢ - أنشطة دائرة الاستئناف ١٢

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ١٢

١ - التقويم القضائي ١٢

٢ - إدارة إجراءات المحاكمة ١٤

٣ - إعادة توزيع الادعاء للموارد ١٥

٤ – ضمان القبض على الأشخاص الفارين الذين وجهت إليهم اتهامات وإحالتهم إلى المحكمة، وتوجيه تهم جديدة ١٥
٥ – نقل الملفات وإحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية ١٦
٦ – القضاة ١٧
٧ – إدارة شؤون الموظفين ١٨
٨ – تعاون الدول مع المحكمة الدولية ١٩
٩ – التوعية وبناء القدرات ١٩
١٠ – ميراث المحكمة ٢٠

المرفقات

١ (ألف) حال الأحكام الصادرة حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٨: ٣٦ متهما في ٣٠ حكما ٢٣
١ (باء) القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ٧ متهمين في ٤ قضايا ٢٥
١ (جيم) القضايا التي أُنجزت المحاكمة في إطارها ولكن ينتظر تقديم المرافعات النهائية المتعلقة بها: متهمان في قضيتين ٢٦
١ (دال) المحاكمات الجارية: ١٩ متهما في ٦ قضايا ٢٧
٢ – في انتظار المحاكمة: متهمان ستبدأ محاكمتهما قريبا ٢٨
٣ – متهمين ألقي القبض عليهم مؤخرا وقضية إهانة للمحكمة ٢٩
٤ – أربعة محتجزين وفار واحد يُنتظر إحالة قضاياهم ٣٠
٥ – متهمان تمت الموافقة على إحالة قضيتيهما ٣١
٦ – ١٣ فاراً ٣٢

مقدمة

١ - حث مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (''المحكمة'') على وضع استراتيجية تمكنها من تحقيق هدفها المتمثل في إكمال التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠ (''استراتيجية الإنجاز'').

٢ - ويقدَّم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وهو يعرض التقدم الذي أحرزته المحكمة على صعيد تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٨. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن[(١)].

أولا - أنشطة الدوائر

٣ - تتألف المحكمة من ثلاث دوائر ابتدائية ودائرة استئناف واحدة. وتقسم كل دائرة من الدوائر الابتدائية إلى أقسام يجلس في كلٍ منها ثلاثة قضاة، بينهم قضاة دائمون وقضاة مخصصون. وتتألف دائرة الاستئناف من خمسة قضاة دائمين.

١ - أنشطة الدوائر الابتدائية

٤ - منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، صدر حكم واحد في حق متهم واحد. ولا تزال أربع قضايا تشمل سبعة متهمين في مرحلة صياغة الحكم كما أُنجزت قضيتان فرديتان ولا يزال يتعين الاستماع إلى المرافعات الختامية المتعلقة بهما. وتجرى حاليا ست محاكمات تشمل ١٩ متهما. ومن المقرر أن تبدأ قريبا محاكمتان فرديتان. ورُفعت أربع دعاوى جديدة يتعين الإعداد لها لبدء المحاكمة ولا تزال أربع قضايا فردية عالقة طُلبت إحالتها إلى رواندا.

(أ) حكم واحد في حق متهم واحد (المرفق ١ (أ))

٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكما في قضية كاريرا. فقد دين فرنسوا كاريرا، وهو حاكم سابق لمقاطعة ريف كيغالي، بارتكاب

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة المؤرخين ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣)، وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين ''في أي وقت من الأوقات''. وقُدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وذلك استنادا إلى مشاركته في قتل التوتسي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٤ في كنيسة نتاراما، في منطقة روشاشي بمقاطعة ريف كيغالي، وفي قطاع نيراميرامبو بمنطقة نياروغينغيه، في مقاطعة مدينة كيغالي. وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. واستمعت الدائرة إلى ١٨ شاهدا من شهود الادعاء وإلى ٢٥ من شهود الدفاع، بينهم كاريرا، على مدى ٣٣ يوم محاكمة.

(ب) أربع قضايا تشمل سبعة متهمين لا يزال يتعين إصدار أحكام في حقهم (المرفق ١ (ب))

٦ - يتوقع صدور أربعة أحكام تشمل سبعة متهمين في الأشهر المقبلة.

٧ - وتعكف الدائرة الابتدائية الأولى حاليا على صياغة حكمها في قضية العسكريين الأولى. وفي تلك القضية التي تشمل أربعة متهمين، استمعت الدائرة إلى ٢٤٢ شاهدا خلال ٤٠٨ أيام محاكمة. كما تشارك الدائرة في صياغة الحكم في قضية ريتراهو. وفي تلك المحاكمة أدلى ٥٣ شاهدا بشهاداتهم خلال ٤٩ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة قرارين خطيين وقرارا شفويا واحدا في قضية ريتراهو.

٨ - وتشارك الدائرة الثانية في صياغة الحكم في قضية روكوندو. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأدلى ٥٠ من الشهود بشهاداتهم خلال ٦٦ يوم محاكمة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة قرارين خطيين.

٩ - وتعكف الدائرة الابتدائية الثالثة على إعداد حكمها في قضية نشاميهيغو. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كما استمعت إلى ٦١ شاهدا خلال ٥٨ يوم محاكمة.

(ج) قضيتان فرديتان لا يزال يتعين الاستماع إلى المرافعات الختامية فيهما (المرفق رقم ١ (ج))

١٠ - في محاكمة بيكيندي، اختتم الدفاع مرافعته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقامت الدائرة الثالثة بزيارة للموقع في رواندا من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وخلال ٦١ يوم محاكمة، استمعت الدائرة إلى ٥٧ شاهدا من الطرفين. وسيُستمع إلى المرافعات الختامية يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

١١ - وفي محاكمة زيغيرانييرازو، اختتم الدفاع مرافعته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد ٨٨ يوم محاكمة أدلى فيها ٦٧ من الشهود بشهاداتهم. وسيُستمع إلى المرافعات الختامية يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(د) ست محاكمات جارية تشمل ١٩ متهما (المرفق ١ (د))

١٢ - استمعت الدائرة الابتدائية الأولى إلى انتهاء الادعاء من تقديم الأدلة في قضية نسينغيمانا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما كان مقررا. وسيُستمع إلى مرافعة الدفاع ابتداء من ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت هذه الدائرة خمسة قرارات بينها قرار يجيز زيارة موقع في رواندا.

١٣ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شاركت ثلاثة أقسام مختلفة تابعة للدائرة الابتدائية الثانية في ثلاث محاكمات منفصلة. وأُرجئت المحاكمة في قضية بوتاري التي تشمل ستة متهمين إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ واستؤنفت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمواصلة الدفاع مرافعته عن جوزيف كانيباشي. وعقدت الدائرة جلسات مدة كل منها يوم كامل، دون انقطاع طوال تسعة أسابيع بدءا من ٢١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وخلال تلك الفترة، استمعت الدائرة إلى ثمانية شهود. واستؤنفت المحاكمة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمواصلة الدفاع مرافعته عن كانيباشي. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان لا يزال متبقيا الاستماع إلى ستة شهود. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استمعت الدائرة إلى آخر شهود الدفاع عن أرسين شالوم نتاهوبالي عبر وصلة فيديو. ولم يكن هذا الشاهد متوفرا للإدلاء بشهادته سابقا. ولن تنجز الدائرة الاستماع إلى أدلة الدفاع عن كانيباشي وتبدأ الاستماع إلى مرافعة الدفاع عن إيلي ندايامباجي، آخر المتهمين في القضية، إلا حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وستعقد الدائرة جلسة محاكمة إضافية مدتها سبعة أسابيع بعد منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت هذه الدائرة ثمانية قرارات خطية وقرارين شفويين موضوعيين. وتشمل قضية بوتاري أكبر عدد من المتهمين الذين يحاكمون معا أمام المحكمة، وهي تتسم بتاريخ إجرائي معقد[٢]. وكما أعلن سابقا ورغم التأجيل بضعة

(٢) لم يعد انتخاب أحد قضاة هذه الدائرة لفترة الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). فلم يمدد مجلس الأمن في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) ولايته لكي يتسنى له مواصلة مهامه كقاض في قضية بوتاري. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة مواصلة المحاكمة بالاستعانة بقاض بديل بموجب المادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد''). وقد رفضت دائرة الاستئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الطعن في ذلك القرار.

أيام بسبب عدم توفر بعض الشهود أو مرضهم، يتوقع الانتهاء من تقديم الأدلة في هذه القضية في عام ٢٠٠٨، في حين ستمتد صياغة الحكم إلى عام ٢٠٠٩.

١٤ - وواصلت الدائرة الثانية الاستماع في قضية بيزيمونغو وآخرين التي تشمل أربعة متهمين. وبعد رفع جلسات المحاكمة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استؤنفت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمواصلة الدفاع مرافعته عن جيروم - كليمان بيكاموموباكا. ومع أنه لا يزال يتعين على بعض شهود الدفاع الإدلاء بشهاداتهم بانتظار تسوية عدد من المسائل، فقد بدأ الدفاع مرافعته في قضية بروسبير موغيرانيزا (المتهم المشترك الأخير في المحاكمة) في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبين ١٨ شباط/فبراير و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، استمعت الدائرة إلى ٢٢ شاهدا من شهود الدفاع في هذه القضية. وفي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، استمعت الدائرة إلى الشاهد الوحيد المتبقي من شهود الدفاع عن كاسيمير بيزيمونغو. وكان من المقرر أصلا عقد الجلسات بشكل متواصل حتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. لكن نظرا إلى عدم توفر بعض شهود الدفاع عن موغيرانيزا، رفعت الدائرة جلساتها في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨. واستؤنفت المحاكمة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لاستكمال مرافعة الدفاع عن موغيرانيزا. وخلال هذه الدورة، ستستمع الدائرة أيضا إلى بعض شهود الدفاع المتبقين عن بيكاموموباكا وإلى واحد من شهود الادعاء الذين أمرت باستدعائهم لمواصلة استجوابهم بشأن مسألة محددة. وتتوقع الدائرة أن تبقي جلساتها منعقدة إلى حين الانتهاء من الاستماع إلى جميع ما تبقى من أدلة في هذه القضية، رهنا بالعطلة القضائية في منتصف السنة. وحددت الدائرة أيضا موعدا لزيارة موقع في رواندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة ٢٥ قرارا خطيا و ١٤ قرارا شفويا. واستنادا إلى التوقعات الحالية، سيُغلق باب الاستماع إلى الأدلة في هذه القضية في عام ٢٠٠٨ وستمتد صياغة الحكم حتى عام ٢٠٠٩.

١٥ - وواصلت الدائرة الثانية الاستماع في قضية العسكريين الثانية التي تشمل أربعة من المتهمين. وقد رُفعت الجلسات في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ واستؤنفت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ثم عقدت الدائرة دورات امتد كل منها يوما كاملا حتى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، استمعت في خلالها إلى ٢٧ شاهدا من شهود الدفاع عن أوغوستان ندينديلييمانا. وخلال تلك الفترة، لم تعقد الدائرة جلسات على امتداد ١٤ يوم محاكمة بسبب عدم توفر الشهود، وطلب الدفاع مقابلة موكله، وطلب الادعاء عقد اجتماع بشأن استراتيجية الانجاز، واستماع الدائرة الابتدائية الثانية المكونة من نفس القضاة إلى المرافعات الختامية في قضية روكوندو. ومن المقرر أن تُستأنف الجلسات في هذه القضية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ وأن تمتد حتى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ لاستكمال مرافعة الدفاع عن

ندينديلبيمانا وبدء مرافعة الدفاع عن المتهم الثالث فرانسوا – كزافييه نزوونيميه. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة ستة قرارات خطية وستة قرارات شفوية. وكما أعلنَ سابقا، يتوقع أن يختتم الدفاع جميع مرافعاته في عام ٢٠٠٨. أما صياغة الحكم فستمتد إلى عام ٢٠٠٩.

١٦ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بدأت الدائرة الثالثة إجراءات المحاكمة في قضية كاليكتس كاليمانزيرا، المتهم بارتكاب إبادة جماعية، أو احتياطيا بالتواطؤ في ارتكاب إبادة جماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكابها. وكان بدء المحاكمة مقررا أصلا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. لكن لظروف استثنائية، اضطر الرئيس الى إعادة تكليف هيئة أخرى من الدائرة الابتدائية الثالثة بالقضية. وبحسب التقويم القضائي للمحكمة لعام ٢٠٠٨، فإذا لم تبدأ المحاكمة ضمن المهلة الزمنية المتاحة لن تتاح فرصة أخرى لإجرائها إلا نحو منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومن شأن ذلك أن يؤخر إلى حد كبير بلوغ المحكمة أهداف إنجاز أعمالها. وكان من الصعب إيجاد رئيس قضاة جديد بسبب الارتباط الكامل لجميع القضاة الدائمين. ونتيجة للمشاورات مع مكتب المحكمة، المكون من الرئيس ونائب الرئيس والقضاة رؤساء الدوائر، بدا أن الحل الأفضل هو تعيين نفس هيئة الدائرة الابتدائية الثالثة المترئسة قضية كاريميرا وآخرين، لترؤس قضية كاليمتريرا. ومن المقرر الاستماع إلى شاهد الادعاء الأول في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. كما يتوقع أن تستغرق مرافعة الادعاء ٢٥ يوم محاكمة. ويتوقع الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في عام ٢٠٠٨، وأن يصدر الحكم في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وتجري الدائرة حاليا مشاورات مع الطرفين من أجل تحديد تقويم قضائي جديد. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارين أحدهما خطي والآخر شفوي في هذه القضية.

١٧ – وواصلت الدائرة الابتدائية الثالثة الاستماع في قضية كاريميرا وآخرين التي تضم ثلاثة متهمين. واختتم الادعاء مرافعته في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكان من المقرر استئناف المحاكمة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ لبدء الدفاع مرافعته عن إدوار كاريميرا (أول المتهمين)، إلا أن الدائرة أجلت المحاكمة إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لتتيح للمتهمين المزيد من الوقت والتسهيلات لإعداد مرافعتهم، ولإعطاء المدعي العام المزيد من الوقت لإجراء التحقيقات والإعداد لاستجواب الشهود. وقبل الاستماع إلى أول شهود الدفاع عن كاريميرا، ونظرا لظروف استثنائية، أعادت الدائرة استدعاء ثلاثة من شهود الادعاء واستمعت عن طريق وصلة فيديو إلى شهادة أحد شهود الدفاع عن جوزيف نزيروريرا. كما رفضت الدائرة طلب الادعاء إعادة بدء مرافعته. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت هذه الدائرة ٥٧ قرارا خطيا. وكانت الدائرة قد توقعت في البداية أن تنعقد بشكل

متواصل حتى إنهاء الدفاع مرافعته مع أخذ استراحات قصيرة. ولكن نظرا لتولي نفس القسم من الدائرة الابتدائية الثالثة لقضية كاليمانزيرا، يتوقع أن تطول جلسات المحاكمة بحوالى عشرة أسابيع إضافية عن التوقعات الأولية. وتعيد الدائرة حاليا النظر في تقويمها القضائي بالتشاور مع الطرفين. ولا يزال من المتوقع إصدار الحكم بنهاية عام ٢٠٠٩.

(هـ) قضيتان فرديتان يُنظر قريبا في الأدلة المتعلقة بهما (المرفق الثاني)

١٨ - لوحظ في التقرير الأخير عن استراتيجية الإنجاز أن ستة متهمين متبقين محتجزين في أروشا ينتظرون المحاكمة. وطلب المدعي العام أن تنقل إلى رواندا للمحاكمة قضايا أربعة منهم (جان - باتيست غاتيتي، وإدِلفونس هاتِغِكيمانا، وغاسبار كانياروكيغا، ويوسف مونياكازي). ويتناول الفرع التالي حالة تلك الطلبات المحددة. وكما ذُكر أعلاه، بدأت بالفعل محاكمة محتجز آخر هو كاليكستي كاليمانزيرا. ومحاكمة إفرِم سِتاكو، وهو محتجز آخر، جاهزة للبدء. ومن المتوقع اكتمال مرحلة تقديم الأدلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، فيما ستمتد صياغة الحكم إلى عام ٢٠٠٩. وسِتاكو متهم بالإبادة الجماعية، واحتياطيا التواطؤ في ارتكاب الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات خطيرة للمادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف والبرتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت دائرة الإجراءات التمهيدية قرارا خطيا واحدا في هذه القضية.

١٩ - وكما أُعلن من قبل، لزم إعادة ترتيب التقويم القضائي المتوقع نتيجة إلغاء إحالة ميشال باغاراغازا إلى هولندا[٣]. فمنذ صدور التقرير الأخير عن استراتيجية الإنجاز، دفع المدعي العام والمتهم بشكل مشترك باعتراف بارتكاب الجرم، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وحدد الرئيس قسما من أقسام الدائرة الابتدائية الثانية للفصل في القضية. ولم يُنقل المتهم بعد للمحكمة. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.

(٣) وافقت دائرة إحالة، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على إحالة قضية باغاراغازا للمحاكمة في هولندا. إلا أن المدعي العام الهولندي أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لاحقا أن محكمة لاهاي كانت قد أعلنت عدم اختصاصها في قضية مماثلة تضم متهما رواندیا، هو جوزيف مبامبارا، بجريمة إبادة جماعية زُعم ارتكابها في رواندا عام ١٩٩٤. ولما كان المدعي العام الهولندي يعتزم الاستناد، في محاكمة السيد باغاراغازا بتهمة الإبادة الجماعية، إلى نفس الاختصاص المستند إليه في محاكمة السيد مبامبارا، اعتبر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن إلغاء الإحالة كان لازما. وأيدت السلطات الهولندية هذا الطلب. وأقرت الدائرة إلغاء الإحالة.

(و) ثلاث قضايا فردية جديدة، وقضية واحدة لإهانة المحكمة (المرفق الثالث)

٢٠ - على نحو ما أُبلغ به مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أُلقي القبض على أربعة متهمين في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأُحيلت إلى فرنسا قضيتا اثنين منهم، هما لوران بوسيباروتا ووِنسِسلاس مونيشياكا، عملا بالقاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة (المرفق الخامس). أما الآخران، دومينيك نتاوُكوريريايو وأوغوستان نغيباتواري، الموجود أحدهما في فرنسا والآخر في ألمانيا، فلا يزالان ينتظران إكمال العملية القضائية لنقلهما إلى المحكمة. وفضلا عن ذلك، أُلقي القبض على كاليكست نزابومينانا في تنزانيا، ونُقل فورا إلى المحكمة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢١ - ووفقا للوائح الاتهام الصادرة بحق كل من المتهمين الثلاثة الذين أُلقي القبض عليهم مؤخرا، كان كل منهم يتبوأ منصبا قياديا في عام ١٩٩٤: فقد كان نغيباراتواري وزيرا للتخطيط، ونزابونيمانا وزيرا للشباب في الحكومة الانتقالية، ونتاوُكوريريايو نائبا لحاكم مقاطعة بوتاري. وبصفتهم متهمين من أصحاب المناصب العليا، اعتُبر أنه ينبغي محاكمتهم في المحكمة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢٢ - وأُضيفت بنود في التقويم القضائي من أجل إدراج كل من تلك القضايا الفردية. وبمراعاة توافر الدوائر الابتدائية وقاعات المحاكم، فضلا عن الحد الأدنى من الوقت اللازم لتجهيز هذه القضايا للمحاكمة[٤]، سيكون من الممكن تحديد مواعيد بدئها في أواخر العام. وفي أحسن تقدير، يمكن إكمال مرافعة الادعاء في كل من تلك المحاكمات الثلاث بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بنتاوُكوريريايو ونغيباراتواري، يمكن أن يؤثر تاريخ نقلهم إلى المحكمة على هذا التوقع. لذلك من الضروري توفير فترة راحة مدتها أربعة أسابيع على الأقل بين اختتام مرافعة الادعاء وبداية مرافعة الدفاع. ومن ثم، يمكن إكمال مرافعة الدفاع في كل من هذه المحاكمات في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، على أن تصدر الأحكام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

٢٣ - وقدم المدعي العام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لائحة اتهام ضد ليونيداس نشوغوزا، وهو محقق دفاع سابق في قضية كاموهاندا، متهما إياه بإهانة المحكمة، بموجب القاعدة ٧٧ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وأقر أحد قضاة الدائرة

(٤) انظر على سبيل المثال القاعدة ٦٦ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة التي تنص على أن المدعي العام يجب أن يكشف عن البيانات التي أدلى بها كل الشهود الذين يعتزم استدعاءهم للشهادة في المحاكمة، وذلك في موعد أقصاه ٦٠ يوما قبل بدء المحاكمة.

الابتدائية الثالثة لائحة الاتهام، وأصدر أمرا بإلقاء القبض عليه. واستسلم المتهم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ودفع ببراءته من جميع التهم المنسوبة إليه، وهو بانتظار بدء محاكمته. وحدد الرئيس قسما من أقسام الدائرة الابتدائية الثالثة للفصل في القضية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(ز) خمس إحالات معلقة خاصة بخمس قضايا فردية (المرفق الرابع)

٢٤ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدم المدعي العام التماسا بإحالة قضية هارب واحد، هو فُلجانس كايشيما، إلى رواندا. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، طلب المدعي العام إحالة قضايا أربعة متهمين محتجزين في المحكمة إلى رواندا (وهم كانياروكيغا وهاتِغِكيمانا ومونياكازي وغاتيت). ووزع الرئيس تلك الطلبات على مختلف أقسام الدائرتين الابتدائيتين الأولى والثالثة، التي منحت مجتمعة طلبات صديق المحكمة لجهات من بينها جمهورية رواندا، ونقابة محامي كيغالي، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والرابطة الدولية لمحامي الدفاع الجنائي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت مختلف الدوائر الابتدائية أحكاما متنوعة فيما يتعلق بطلبات الإحالة تلك. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استمعت الدائرة الابتدائية الثالثة لمرافعات شفوية للطرفين ولأصدقاء المحكمة في قضية مونياكازي. ويحظى البت في تلك الإحالات بالأولوية القصوى.

٢٥ - ولا يمكن الحكم مسبقا على نتيجة تلك الطلبات لأن قرار إحالة قضية ما هو قرار قضائي تصدره كل دائرة ابتدائية بصفة مستقلة. فالدوائر الابتدائية غير ملزمة بالقرارات الصادرة عن الدوائر الابتدائية الأخرى. وفي تحديد إحالة أو عدم إحالة قضية ما إلى الاختصاص القضائي المحلي عملا بالقاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، ستعمل الدوائر على جملة أمور من بينها التأكد من أن الدولة المعنية لديها الاختصاص القضائي اللازم لقبول القضية، وأن المتهم سيلقى محاكمة عادلة في محاكم الدولة المعنية، وأن عقوبة الإعدام لن تُفرض أو تنفذ. ويُذكر أنه في قضية باغاراغازا، رفضت الدائرة طلب المدعي العام نقل قضيته إلى النرويج لأن الدولة المعنية لا تتمتع بالاختصاص القضائي لمحاكمة المتهم في جرائم دولية. وأيدت دائرة الاستئناف هذا الحكم. ولأسباب مماثلة، قررت الدائرة إلغاء الإحالة اللاحقة لقضية باغاراغازا إلى هولندا.

٢٦ - وفي ضوء ما تقدم، فإنه من الضروري الأخذ في الاعتبار احتمال رفض إحالة تلك القضايا، وما سيستتبعه ذلك من وضع جدول زمني لأربع محاكمات جديدة في المحكمة. وتشرف الدائرتان الابتدائيتان الأولى والثالثة، بصفتيهما تلك، على درجة إعداد تلك القضايا للمحاكمة، بما يتسق مع الإجراءات الخاصة بالقاعدة ١١ مكررا، في حال كان يلزم إجراء

المحاكمة في أروشا في نهاية المطاف. وسيُجرى إطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات بشأن التقدم المحرز في حالات الإحالة تلك.

٢ - أنشطة دائرة الاستئناف

٢٧ - أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية أتاناز سيرومبا في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ليصل مجموع عدد من اكتمل النظر في طعونهم إلى ٢٥ شخصا. وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في الطعون المتعلقة بالحكم في قضيتي تارسيس موفونيي وفرانسوا كاريرا. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، استمعت دائرة الاستئناف إلى الطعون المقدمة في قضية موفونيي. وكان من المقرر أول الأمر عقد جلسة الاستماع المذكورة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. إلا أنه بناء على طلب عاجل قُدم عشية الانعقاد، تأجلت الجلسة بسبب عدم وجود كبير المحامين لمرض ألمّ به فجأة. وتُجري دائرة الاستئناف حاليا مداولاتها في قضية موفونيي. ومن المتوقع أن تُصدر حكمها في هذه القضية قبل نهاية الفصل الثاني. وقُدِّم الطعن في قضية كاريرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو في المراحل المبكرة من جدول الإحاطات. ومن المتوقع الاستماع إلى المرافعات الشفوية في هذه القضية في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨ على أن يصدر الحكم قبل نهاية العام. ومنذ صدور التقرير الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا واحدا للبت في طعن تمهيدي، وخمسة قرارات تتعلق بمراجعات أو طلبات أخرى، و ١٣ أمرا وقرارا سابقة للاستئناف.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٢٨ - يكمل الفرع التالي التقارير السابقة المتعلقة باستراتيجية الإنجاز المقدمة لمجلس الأمن ويبرز بعض التدابير والعناصر الأساسية في تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة.

١ - التقويم القضائي

٢٩ - تتألف المحكمة من أربع قاعات للمحكمة. وتعمل معظم الدوائر الابتدائية من الاثنين إلى الخميس، من حوالي الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الخامسة والنصف أو السادسة مساء، مع استراحة مدتها ساعة ونصف الساعة لتناول وجبة الغداء. وتعمل بعض الدوائر الابتدائية أيضا أيام الجمعة إلى غاية الساعة الواحدة تقريبا من بعد الظهر، حيث إن المحكمة تعمل نصف يوم فقط أيام الجمعة. وتستخدم أيام الجمعة أيضا في الدوائر الابتدائية لإجراء مداولات بشأن الالتماسات التمهيدية أو الأحكام ولتيسير التنظيم الإداري للمحاكمات.

٣٠ - وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، كانت قاعات المحكمة الأربع محجوزة لستّ قضايا مختلفة كان من المنتظر أن تنظر فيها ستة أقسام مختلفة من الدوائر الابتدائية. وعلاوة على ذلك، عُينت أقسام إضافية تابعة للدوائر الابتدائية لتناول المسائل التمهيدية السابقة للمحاكمة والإحالات في محاكمات أخرى. وبغية الاستفادة على نحو أمثل من استخدام قاعات المحكمة، وكلما كان ذلك ممكنا، تقرر إجراء المحاكمات بحيث ينظر قسم الدائرة الابتدائية نفسه في قضيتين في فترات متعاقبة. وعندما يكون من المقرر النظر في أكثر من أربع قضايا في نفس الفترة، تستعمل قاعة محكمة واحدة لنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى.

٣١ - واستنادا إلى الممارسة السابقة للمحكمة، تقوم الحسابات والتوقعات المتعلقة بالمحاكمات الفردية الجديدة على افتراض فترة محاكمة وسطية مدتها عشرة أسابيع لكل قضية (خمسة أسابيع لمرافعة الادعاء ثم المدة الزمنية نفسها لمرافعة الدفاع). وأشار الادعاء إلى أنه في القضايا الفردية يعتزم دعوة ما بين ٢٠ و ٢٥ شاهدا تقريبا للإدلاء بشهاداتهم. ويفترض، كأداة عمل، ألا يتجاوز عادة مجموع الوقت المخصص لاستجواب أحد شهود الادعاء إجمالي الوقت الذي يستغرقه الاستجواب الرئيسي لذلك الشاهد. ولا يتجاوز بشكل عام الوقت اللازم لمرافعة الدفاع الوقت اللازم لمرافعة الادعاء. وتبين التجربة أن ذلك قد يستغرق وقتا أقل.

٣٢ - وبين انتهاء مرافعات الادعاء وبدء مرافعات الدفاع، تمنح الدوائر الابتدائية مهلة انقطاع تتراوح بين شهر وأربعة أشهر بالنسبة للقضايا الفردية، حسب الظروف، لإتاحة الوقت الكافي للدفاع لتحضير مرافعاته. وجدير بالذكر أن أفرقة الدفاع تتألف عموما من خمسة أعضاء (كبير محامين، ومحام معاون، ومساعد قانوني، ومحققان). والتقويم القضائي الحالي مصمم لكي يضم فترة انقطاع متوسطها ستة أسابيع قبل بدء مرافعات الدفاع. ويقرر الانقطاع لفترات أطول عندما يصبح ذلك ضروريا بسبب فترات توقيف المحكمة عن العمل أو الإجازات أو الجدول الزمني لمحاكمات أخرى. وعقب اختتام مرافعات الدفاع، تكون هناك فترة انقطاع أخرى للسماح للأطراف بإعداد الملخصات الختامية وتقديمها. وينبغي الاستماع إلى المرافعات الختامية بعد هذا التقديم بأجل لا يتعدى ثلاثة أسابيع، وينبغي لعملية صياغة الحكم التي تلي ذلك مباشرة أن تستغرق ما بين ثلاثة وأربعة أشهر تقريبا لكل قضية فردية.

٣٣ - أما القضايا التي تشمل عدة متهمين فهي على درجة عالية من التعقيد وتتطلب مزيدا من المرونة فيما يخص المعايير الزمنية. ويحق للادعاء ولكل من المتهمين أن يستجوب شاهدا

استدعاه متهم آخر. وفي القضايا التي تشمل عدة متهمين، ليس مستغربا أن يتجاوز الوقت المخصص لاستجواب الشهود الوقت المخصص للاستجواب الرئيسي، لا سيما إذا ما قدم أحد الشهود دليلا يدين أكثر من متهم. وتخضع بالتالي التوقعات المتعلقة بهذه القضايا لاستعراض مستمر بتنسيق وثيق مع القضاة المترئسين للجلسات.

٢ - إدارة إجراءات المحاكمة

٣٤ - وضعت الدوائر الابتدائية ممارسات لضمان سيطرتها بإحكام على الإجراءات وتحاشي حالات التأخير غير المبرر، داعمة في الوقت نفسه حق الادعاء في تقديم مرافعته وحق المتهم في محاكمة عادلة.

٣٥ - وقد تحسنت عملية تجهيز القضايا للمحاكمة باطراد. وثبت من التجربة أنه كلما كانت المحاكمة مجهزة جيدا أثناء المرحلة التي تسبق المحاكمة، كلما قلت حالات التأخير والانقطاع أثناء إجراءات المحاكمة. ولقد عقدت الدوائر الابتدائية بفعالية اجتماعات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع بغية تبسيط إجراءات المحاكمة والقيام مع الطرفين بتحديد المسائل التي ينبغي تسويتها. وعلى وجه الخصوص، يتم في مرحلة ما قبل المحاكمة رصد مسائل الكشف التي قد تؤثر على التعجيل بتنفيذ الإجراءات.

٣٦ - وعقب اختتام مرافعات الادعاء وكلما اقتضى الأمر ذلك، اتخذت الدوائر الابتدائية قرارات لتبسيط الاتهامات الموجهة للمتهمين. وحيثما لم يكن هناك ما يكفي من الأدلة التي تبني عليها جهة معقولة تبتّ في الوقائع إدانتها للمتهم بجريمة أو أكثر من الجرائم الواردة في لائحة الاتهام، أصدرت الدوائر الابتدائية أحكام التبرئة من تلك التهم. وفي القضايا التي شهدت غياب أي دليل من الأدلة التي يسوقها الادعاء بشأن فقرات محددة من لائحة الاتهام، خلصت الدوائر الابتدائية إلى عدم وجود ما يستوجب مساءلة المتهمين فيما يتصل بتلك الفقرات، مما أدى إلى تعديل لائحة الاتهام بالشكل المناسب.

٣٧ - ولدى إدارة إجراءات المحكمة، طلبت الدوائر الابتدائية إلى الأطراف أن تعطي سلفا تقديرا للوقت المطلوب من كل شاهد على حدة لتقديم الأدلة. وأمرت الدوائر الابتدائية، عند الاقتضاء وتحقيقا لمصلحة العدالة، بخفض عدد الشهود والوقت المخصص لهم للإدلاء بشهاداتهم. وفي القضايا التي يشمل كل منها عدة متهمين حيث يدفع كل من المتهمين بحجته تباعا، طلبت الدوائر الابتدائية أن يكون كل متهم جاهزا لاستدعاء شهوده في حال عدم توفر أي شاهد للمتهم الذي يدفع بحجته حاليا.

٣٨ - ولا يزال قسم دعم الشهود والمجني عليهم التابع للمحكمة يقدم الدعم الأساسي للدوائر والأطراف فيما يتعلق بكفالة حضور الشهود إلى أروشا في الوقت المناسب، بما في ذلك الاستعاضة عن الشهود الذين يتعذر عليهم الإدلاء بشهاداتهم في وقت معين.

٣ - إعادة توزيع الادعاء للموارد

٣٩ - أنجزت كل التحقيقات المتعلقة بالإبادة الجماعية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ومنذ ذلك الوقت، كان هناك تحول استراتيجي كبير في مكتب الادعاء حاليا فيما يخص سير التحقيقات. ويركز فرع التحقيقات في مكتب الادعاء حاليا على توفير الدعم فيما يخص تحضير المحاكمات، والمحاكمات الجارية، والطعون، وطلبات إحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية.

٤٠ - ويكفل الادعاء أن تكون الأدلة في كل قضية، ولا سيما الشهود، جاهزة للمحاكمة. فذلك يحد من حالات التأخير في التحضير للمحاكمة عندما ينقل المتهم إلى المحكمة. ويمكن إسناد القضية بسهولة إلى فريق ادعاء جديد، إن اقتضى الأمر، ويمكن إحالتها إلى هيئة قضائية وطنية عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. ومتى صدرت لائحة اتهام بحق شخص ما، لا تتوقف بالضرورة التحقيقات المستفيضة. وقد تستدعي الضرورة إجراء تحقيقات إضافية لاستبدال الأدلة التي يقدمها الشهود الذين يمكن أن يكونوا قد توفوا ومن أجل المساعدة في إجراء مقابلات مع الشهود قبل سفرهم إلى أروشا، وبغية تكميل وتدعيم الأدلة، والرد على مرافعة الدفاع والقيام بأي عملية طعن ضرورية. علاوة على ذلك، فإن الملاحقة القضائية تتطلب تعاونا فعالا بين سلطات الادعاء الوطنية والمحكمة بغرض تقديم الدعم للقضايا الجارية على نحو يتسم بالكفاءة.

٤١ - وإذا ما شرع في محاكمات جديدة في المحكمة نتيجة اعتقالات جديدة أو عدم إحالة القضايا إلى هيئات قضائية محلية، سيضطر مكتب الادعاء إلى إعادة النظر في إعادة توزيع موارده، والنظر عند الاقتضاء في رصد موارد جديدة.

٤ - ضمان القبض على الأشخاص الفارين الذين وجهت إليهم اتهامات وإحالتهم إلى المحكمة، وتوجيه تهم جديدة

٤٢ - في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان لا يزال ١٣ متهما فارين (المرفق ٦). ومنذ صدور التقرير الأخير المتعلق باستراتيجية الإنجاز، ألقي القبض في تنزانيا على كاليكست نزابونيمانا،

وهو هارب رفيع المستوى تقرر تقديمه للمحاكمة في أروشا، وأحيل فورا إلى المحكمة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٤٣ - ولا يدخر فريق التعقب التابع لشعبة التحقيقات بمكتب الادعاء جهدا في تحديد أماكن الهاربين. وواصل الادعاء القيام بمهام دبلوماسية إلى عدة دول بهدف تأمين دعمها السياسي وتعاونها فيما يتعلق بالقبض على من تبقى من الفارّين وإحالتهم إلى المحكمة. كما تعزز تعاون الدول بمساعدة المنظمة الدولية للشرطة القضائية وبفضل اعتماد قرار في تموز/يوليه ٢٠٠٧ يحث جميع المكاتب المركزية الوطنية على توفير المساعدة للمحكمة في القبض على من تبقى من الفارّين.

٤٤ - ويعتزم الادعاء طلب إحالة قضايا معظم الفارين المتبقين، وعددهم ١٣ فارا، إلى الهيئات القضائية الوطنية للمحاكمة. غير أنه تقرر تقديم أربعة منهم للمحاكمة في المحكمة على أساس الأدوار القيادية التي اضطلعوا بها خلال الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ (أوغوستين بيزيمانا وفلسيان كابوغا وبروتيس مبيرانيا وإيدلفونس نيزييمانا). وفي حال القبض على أولئك المتهمين وإحالتهم إلى المحكمة، سيلزم النظر في إمكانية وكيفية إدراجهم في التقويم القضائي للمحكمة وعبء عملها. وسيبلغ مجلس الأمن على وجه السرعة بأي تطور جديد في هذه المسألة.

٤٥ - وأخذ الادعاء في اعتباره أيضا ولاية المحكمة، بالصيغة التي أكدها القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وذلك للتحقيق في تقارير عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في عام ١٩٩٤ على أيدي عناصر الجبهة الوطنية الرواندية. ولا يزال المدعي العام يحقق في القضايا المرفوعة ضد الجبهة.

٥ - نقل الملفات وإحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية

٤٦ - وفقا لولاية المحكمة، وحسب ما ورد في نظامها الأساسي وفي قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ينبغي أن تركز مقاضاة الأفراد في المحكمة على الذين يدعى أنهم كانوا يتبوأون مراكز قيادية، والذين يدّعى بأنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية. وعند تقرير ما إذا كان ينبغي مقاضاة أحد الأفراد في المحكمة، يراعي المدعي العام في جملة أمور، المركز المزعوم للفرد المعني ومدى مشاركته المزعومة في الإبادة الجماعية، والصلة المزعومة التي قد تربط ذلك بقضايا أخرى، وضرورة تغطية المناطق الجغرافية الكبيرة في رواندا، ومدى توافر الأدلة فيما يتعلق بالفرد المعني وتوافر مواد التحقيق لإحالتها إلى دولة ما لغرض المحاكمة الوطنية.

٤٧ - وفي ضوء تلك المبادئ، يقوم المدعي العام باستمرار باستعراض ملفاته لتحديد القضايا الخاضعة للتحقيق أو التي سبق أن صدرت فيها لائحة اتهام، والتي قد تكون ملائمة للنقل أو الإحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية. ويستخدم المدعي العام مبادئ توجيهية مختلفة لتقرير القضايا التي ينبغي تحديدها لإحالتها إلى الهيئات القضائية الوطنية عملا بالمادة ١١ مكررا، بما في ذلك الثقة في أن المتهم سيحاكم محاكمة عادلة في الدولة التي ستحال قضيته إليها.

٤٨ - وبالنظر إلى الإحالة المحتملة للقضايا، يجري المدعي العام باستمرار مناقشات مع مختلف الدول. ويواصل إحالة ملفات إلى دول مختلفة، بما فيها رواندا، تتعلق بالمتهمين الذين حقق مكتبه في قضاياهم دون أن يصدر لوائح اتهام ضدهم. لكن الكثير من المتهمين موجودون في بلدان تخضع نظمها القضائية لضغوط كبيرة، ناشئة عن أعبائها الوطنية فيما يتعلق بالقضاة والمقاضاة. وقد حققت دول أخرى في هذه القضايا دون أن تحاكم أصحابها، ولعلها تتردد في أعادة فتح هذه القضايا. ولقد بحث المدعي العام مع عدد من البلدان الأفريقية إمكانية إحالة القضايا إليها. ومع ذلك لم يبرم بعد اتفاقا مع أي دولة أفريقية، باستثناء رواندا، لقبول إحالة قضايا من المحكمة. وخارج القارة الأفريقية وفي أوروبا على وجه التحديد، تمكن المدعي العام حتى الآن من إبرام ثلاثة اتفاقات فقط في هذا الشأن.

٤٩ - ومع ذلك، هناك بعض المسائل القضائية والمسائل القانونية الأخرى التي حالت دون الإحالة الفعلية للقضايا إلى تلك السلطات القضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه حيثما سبق أن تم التأكيد على لائحة اتهام أحد المتهمين، كان قرار إحالة لائحة الاتهام إلى هيئة قضائية وطنية قرارا تتخذه الدائرة المعينة بموجب المادة ١١ مكررا. وعلى نحو ما جرى بيانه أعلاه، تبين قضية ميشيل باغاراغازا أن عملية الإحالة قد تعترضها مصاعب. وفي حال تعذر إحالة بعض القضايا، سيتعين على المدعي العام النظر في حلول بديلة. وسيبقى مجلس الأمن على اطلاع على آخر التطورات في هذا الصدد.

٥٠ - وقد أحيلت حتى الآن بنجاح قضايا اثنين من المتهمين إلى فرنسا. وهناك حاليا طلبات إحالة خمس قضايا، بما فيها قضية أحد الفارين تنتظر اتخاذ قرار قضائي بشأنها.

٦ - القضاة

٥١ - تتألف الدوائر الابتدائية في المحكمة من تسعة قضاة دائمين وتسعة مخصصين. وقد ساهم القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بتمديد خدمة القضاة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مساهمة كبيرة في إعطاء المحكمة الاستمرارية والاستقرار الضروريين للتخطيط

للمحاكمات وإجرائها بكفاءة وفعالية. وبالمثل، فإن قرار مجلس الأمن بإنشاء مجموعة من القضاة المخصصين ساهم كثيراً في تسريع عمل المحكمة.

٥٢ - وأسفرت إضافة قضايا جديدة يجب أن تبت فيها المحكمة عن عبء عمل إضافي للدوائر الابتدائية. ويُنتدب معظم القضاة للنظر في عدة قضايا في الوقت نفسه، مما ينتج عنه بقاؤهم في المحكمة فترات طويلة. ويؤثر ذلك حتماً على الوقت المتيسر للدائرة للتداول بالحكم وصياغته. وأظهرت أيضاً قضية كاليمانزيرا، التي أصبح فيها من الضروري تكليف هيئة قضاة جديدة، صعوبة إيجاد رؤساء محكمة جدد لانشغال كل القضاة الدائمين انشغالاً تاماً بالإجراءات التي تتم داخل المحكمة وبإصدار الأحكام، وعملاً بالمادة ١٢ رابعاً من النظام الأساسي، فإن القضاة المخصصين غير مؤهلين لرئاسة دائرة ابتدائية. وتنظر المحكمة حالياً في تحديد الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لإنجاز هذا العبء الجديد من العمل باعتبار أنها بدأت فعلاً عملية تقليص حجم الملاك. ويعتزم كل القضاة مغادرة المحكمة بعد إنجاز العمل الحالي المعهود به إليهم. ومن المتوقع فعلاً أن يستقيل قاض دائم وقاض مخصص في عام ٢٠٠٨. وهذه مسائل ستوجه المحكمة انتباه مجلس الأمن إليها في الوقت المناسب.

٧ - إدارة شؤون الموظفين

٥٣ - ما زال نجاح تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي اعتمدتها المحكمة يتوقف على تفاني موظفيها في العمل. ويظل من الحاسم الاحتفاظ بخبراتهم وبمعارفهم المؤسسية.

٥٤ - وعندما قدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذا العام توصية إلى الجمعية العامة لتأذن استثنائياً بدفع حافز لاستبقاء الموظفين الذين يطلب منهم البقاء مع المحكمة إلى أن تنتفي الحاجة إلى خدماتهم ووظائفهم، حسبما نصت عليه خطة السحب التدريجي للمحكمة، فإن هذه التوصية لم تحظ بتأييد اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستمر المعدل المرتفع لحالات مغادرة الموظفين الأساسيين. ومن ناحية أخرى، ما زالت المحكمة تقدم الحوافز (غير النقدية) الداخلية وتتخذ التدابير الرامية إلى ضمان استبقاء اليد العاملة القائمة إلى أن تنجز ولايتها.

٥٥ - وتتخذ المحكمة حالياً تدابير تكفل عدم تأثير سياسات السحب التدريجي التي بدأت تنفذها بتخفيض عدد الموظفين بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩. في ما تبقى من عمل المحكمة. وشارك حديثاً مديرو برامج دوائر المحكمة ووحداتها المختلفة في حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام لمعالجة التحديات المتصلة بإدارة التغيير وأدوات سياسات السحب التدريجي.

وعلى إثر تلك الحلقة الدراسية، اعتمدت توصيات بغية تنفيذ أفضل الممارسات وأكثرها كفاءة في عملية تقليص حجم ملاك المحكمة.

٥٦ - غير أنه، نظراً للمتهمين الثلاثة الذين ألقي عليهم القبض مؤخراً والذين ينبغي محاكمتهم في المحكمة ونظراً للطلبات الحالية لإحالة القضايا بموجب القاعدة ١١ مكرراً، يلزم تعديل تنفيذ خطة تقليص حجم الملاك بحيث تكون للمحكمة الموارد الكافية لإنهاء عملها المتعلق بالمحاكمات في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - والمحكمة بحاجة إلى الدعم المستمر من مجلس الأمن والدول الأعضاء لضمان بقاء أكثر موظفيها خبرة إلى أن تنجز عملها.

٨ - تعاون الدول مع المحكمة الدولية

٥٨ - يكتسي استمرار تقديم المساعدة من قبل الدول الأعضاء أهمية فائقة في إنجاز ولاية المحكمة بنجاح. وما زال إلقاء القبض على ما تبقى من الفارين وعددهم ١٣ يتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول تعاونا تاما. وسيخل الإخفاق في إلقاء القبض على هؤلاء الفارين ومحاكمتهم إخلالاً شديداً بالهدف الرئيسي للمحكمة المتمثل في تحقيق العدل والسلام والمصالحة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. وسيؤثر تاريخ إلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة على عملية تقليص أنشطة المحكمة.

٥٩ - وتتطلب أيضا إحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية، وتمضية الأشخاص المدانين لفترات عقوباتهم، ونقل الأشخاص المدانين الذين يكملون فترات عقوباتهم وكذلك الأشخاص الذين تتم تبرئتهم، استمرار مساعدة الدول الأعضاء ودعمها. ولا يزال شخصان ممن حكم عليهم بالبراءة في أروشا، رغم الجهد الجهيد الذي بذله المسجل ليجد لهم محلاً للإقامة.

٩ - التوعية وبناء القدرات

٦٠ - إن زيادة الوعي بعمل المحكمة أمر حاسم للسلام والمصالحة في رواندا. وهي تشكل إحدى المهام الأساسية للمحكمة. وتعد برامج المحكمة لبناء قدرات القطاع القضائي في رواندا أساسية أيضاً لتحقيق استراتيجية إنجاز ناجحة. وستعزز أنشطة التوعية وبناء القدرات إرث المحكمة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، دربت المحكمة القطاع القضائي الرواندي في مجالات من قبيل القانون الجنائي الدولي وممارسته، واستراتيجيات المحاكمة، والقانون المتعلق بلوائح الاتهام، والدعوة، وإدارة المعلومات المتصلة بالمحكمة، والبحث القانوني على الإنترنت. واستفاد من هذه التدريبات قضاة محكمة النقض والمحكمة العليا في رواندا،

وأعضاء نقابة المحامين الرواندية، والمدعون العامون، ومديرو المعلومات في المحاكم، ومختلف المؤسسات القضائية والأكاديمية في رواندا.

٦١ - وتمول المفوضية الأوروبية بسخاء أنشطة بناء القدرات المذكورة بدفع الأموال إلى صندوق التبرعات الاستئماني للمحكمة. غير أن عبء العمل زاد خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير مع زيادة طلب الهيئات القضائية الوطنية في جميع أنحاء أفريقيا على بناء القدرات، بما فيها البلدان التي وقعت مع المحكمة اتفاقات لإنفاذ العقوبات. وتقتضي هذه العوامل زيادة في وتيرة تنفيذ المشاريع. والدول الأعضاء ودعوة إلى تقديم المزيد من التبرعات في غضون ما تبقى من الفترة الزمنية المحدودة.

١٠ - ميراث المحكمة

٦٢ - تركز المحكمة اهتمامها، منذ عام ٢٠٠٥، بتعاون وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الإرث الذي ستتركه وتركز بأشد ما يكون على الآليات الضرورية للبت في القضايا المتبقية بعد أن تنهي المحكمة جميع المحاكمات والطعون المدرجة في قائمة الدعاوى المعروضة عليها.

٦٣ - ومنذ التقرير الأخير عن استراتيجية الإنجاز، استمر تنفيذ استراتيجية المحفوظات المشتركة التي وضعتها المحكمتان المخصصتان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بتعاون وثيق مع مكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمحفوظات بمشاورات واسعة ومثمرة مع أصحاب المصلحة المعنيين ومن جملتهم الحكومات، ومجموعات المجني عليهم، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني على الصعيد العالمي، وبخاصة في المناطق المتضررة. وستشكل النتائج التي تتوصل إليها اللجنة، إلى جانب نواتج مشاورات أخرى جارية تضطلع بها المحكمتان بشكل مباشر، أساس التوصيات المقبلة القائمة على المعرفة التي ستقدم إلى مجلس الأمن لينظر فيها.

استنتاج وتوقعات مستكملة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٦٤ - يبين هذا التقرير أن المحكمة لا تزال على المسار الصحيح بالنسبة لمعظم التوقعات المعلن عنها لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تصدر في الشهور المقبلة أحكام في أربع قضايا تشمل سبعة متهمين (باغوسورا وآخرون، ونشاميهيغو، وريتراهو، وروكوندو). كما من المتوقع أن يصدر في أواخر عام ٢٠٠٨ حكمان إضافيان في قضيتين فرديتين (بيكيندي وزيغيرانييرازو). وفيما عدا قضية كاريميرا وآخرين، ستنتهي مرحلة جمع الأدلة في خمس محاكمات جارية تشمل ١٦ متهماً (بوتاري، وبيزيمونغو

وآخرون، وكاليمانزيرا، ونسينغيمانا، وقضية العسكريين الثانية) في عام ٢٠٠٨. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، سيصدر الحكم في قضية نسيغيمانا بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وستستمر صياغة الحكم في قضيتي بوتاري والعسكريين الثانية إلى عام ٢٠٠٩.

٦٥ - ومن المتوقع أيضاً أن تنتهي في عام ٢٠٠٨ مرحلة جمع الأدلة في قضيتين فرديتين أخريين لم تبدءا بعد (باغاراغازا وسيتاكو). وأنشأ إبطال إحالة قضية ميشيل باغاراغازا إلى هولندا عبء عمل إضافيا للمحكمة. غير أن من المتوقع أن يصدر الحكم في هذه القضية في عام ٢٠٠٨. وستستمر صياغة الحكم في قضية سيتاكو إلى عام ٢٠٠٩ نظراً للتاريخ المتوقع الذي ستنهي بحلوله مرافعة الدفاع.

٦٦ - ونظراً لظروف غير متوقعة نشأت منذ التقرير الأخير عن استراتيجية الإنجاز، كان لا بد من إجراء إعادة تقييم طفيفة للتوقعات المتعلقة بقضيتين من القضايا التي تشمل عدة متهمين وقضية فردية واحدة. وتحرز المحاكمة المتعلقة بقضية بيزيمونغو وآخرين تقدما سريعا. وما زال يتوقع أن تنتهي مرحلة جمع الأدلة في عام ٢٠٠٨. غير أنه، نظراً لطبيعة تلك القضية المعقدة واحتمال تكليف نفس قسم الدائرة الابتدائية بقضية فردية جديدة، من المتوقع أن تستمر كتابة الحكم إلى عام ٢٠٠٩. وسيترتب على إعادة تكليف نفس هيئة الدائرة الابتدائية التي ترأس قضية كاريميرا وآخرين بقضية كاليمانزيرا تأثير على التوقعات في كل قضية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في قضية كاليمانزيرا في الفصل الأول من عام ٢٠٠٩. وبسبب تخصيص عشرة أسابيع محاكمة للبت في قضية كاليمانزيرا، من المتوقع حالياً أن تزيد مدة جلسات المحاكمة في قضية كاريميرا وآخرين ما لا يقل عن نحو عشرة أسابيع مما كان متوقعاً في البداية. غير أنه ما زال من المتوقع أن يصدر الحكم في نهاية عام ٢٠٠٩.

٦٧ - ويؤثر إلقاء القبض حديثاً على ثلاثة متهمين يدعى أنهم كانوا يحتلون مراكز قيادية خلال الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، تأثيرا فعليا، على التوقعات المعلن عنها سابقاً بشأن إنجاز عمل المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتُتخذ كل التدابير الضرورية لإدراجهم في التقويم القضائي للمحكمة وعبء عملها. غير أن من الممكن في أحسن الأحوال إنهاء قضاياهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، على أن تصدر الأحكام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وبالمثل، قد يكون للقرارات المتعلقة بإحالة أربعة متهمين إلى الهيئات القضائية المحلية أثر على التوقعات الحالية. وفي حال رفض طلبات الإحالة، قد تعود القضايا المتصلة بكل من هؤلاء المتهمين إلى عبء عمل المحكمة. وفي هذه الحال، سيتعين إدخال تعديلات إضافية على التوقعات الحالية بشأن معدل شغل غرف المحكمة وتكليف القضاة بقضايا أخرى.

٦٨ - وقبل أن تنشأ تلك الحالات الجديدة، كان سبق للمحكمة أن بدأت في عملية تقليص حجم ملاكها، وضعت ونفذت بموجبها خططاً لتقليص أنشطتها وموظفيها بشكل تدريجي. ومن المتوقع أن تنتهي ولاية القضاة بحلول نهاية هذه السنة. ولكن، في ضوء التطورات الجديدة الناتجة عن ظروف استثنائية، كما ورد أعلاه، تود المحكمة أن تطلب إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء النظر في تمديد ولاية القضاة بحيث يتمكنون من إنهاء القضايا قيد المحاكمة. ومن الضروري كذلك تزويد المحكمة بالموارد الكافية لتحمل عبء العمل الإضافي الجديد. فقدرة المحكمة على المحافظة على مستوى كفاءتها الحالية أو تحسينه يتوقف إلى حد كبير على استبقاء قضاتها وموظفيها من أصحاب الخبرات والكفاءات العالية.

٦٩ - وكما ورد في التقرير الأخير عن استراتيجية الإنجاز، من المتوقع أن يزيد عبء عمل دائرة الاستئناف كثيراً لأن عمل المحاكمات سينجز بشكل تدريجي. ويجري رئيس المحكمة مشاورات مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن هذه المسألة. وستعرض هذه المسألة على مجلس الأمن في الوقت المناسب.

المرفق ١ (ألف)

حال الأحكام الصادرة حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٨: ٣٦ متهما في ٣٠ حكما

رقم القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١	ج. ب. أكييسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢	ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣	أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنتراهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤	ك. كييشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
	أ. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
٥	غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦	أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧	غ. روغيو	صحافي محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨	ي. باغيليشيما	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩	غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
	إ. نتاكيروتيمانا	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠	ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١	إ. نييتيغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢	ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣	ف. ناهيمانا	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية وسائط الإعلام'' (ضم الدعاوى) ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	هـ. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
	ج. – ب. بارايا‌غويزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤	ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥	أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم الدعاوى)
	إ. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
	س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
١٦	س. غاكومبيتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

رقم القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١٧	إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨	ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩	م. موهيمانا	عضو مجلس مدينة غيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠	أ. سيبما	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١	پ. بيزينغيمانا	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٢	ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣	ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤	ت. موفونيي	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥	أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦	أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧	ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨	ج. روغامبارارا	عمدة قرية بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩	ج أ أ	شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)
٣٠	ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المرفق ١ (باء)

القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ٧ متهمين في ٤ قضايا

رقم القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣١	ت. باغوزورا	مدير مكتب في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	”قضية العسكريين الأولى“ (ضم الدعاوى) بدأت المحاكمة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
	غ. كابيليغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
	أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نسينغييومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
٣٢	ت. رينزاهو	حاكم مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقدمت المرافعات الختامية في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٣	إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ومن المتوقّع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٤	س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.

المرفق ١ (جيم)

القضايا التي أُنجزت المحاكمة في إطارها ولكن ينتظر تقديم المرافعات النهائية المتعلقة بها: متهمان في قضيتين

رقم القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣٥	س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	بدأت المحاكمة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وينتظر تقديم المرافعات الختامية في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٣٦	ب. زيغيرانيبرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وينتظر تقديم المرافعات الختامية في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.

المرفق ١ (دال)

المحاكمات الجارية: ١٩ متهما في ٦ قضايا

رقم القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
١	هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وستنتهي منتصف عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٨.
٢	ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الثانية	''قضية بوتاري'' (ضم الدعاوى)
	أ. س. نتاهوبالي	قائد إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
	س. نسابيمانا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نتيزيريايو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
	ج. كانياباشي	عمدة قرية نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
	ي. ندايامباغي	عمدة قرية موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
٣	ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	''قضية بيزيمونغو وآخرين'' (ضم الدعاوى)
	ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ج. بيكاموباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
	ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
٤	أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الثانية	''قضية العسكريين الثانية'' (ضم الدعاوى).
	ف. إكسنزووونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
	إ. ساغاهوتو	**القائد الثاني** لكتيبة **استطلاع**	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
	أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
٥	ي. كاريميرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	''قضية كاريميرا وآخرين'' (ضم الدعاوى).
	م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.
	ج. نزيروريرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
٦	ك. كاليمانزيرا	القائم بأعمال وزير الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وستنتهي في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في عام ٢٠٠٩.

المرفق ٢

في انتظار المحاكمة: متهمان ستبدأ محاكمتهما قريبا

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التاريخ المحتمل لبدء المحاكمة
ي. سيتاكو	عقيد	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	آب/أغسطس ٢٠٠٨
م. باغاراغازا	المدير العام لمصنع شاي		الثانية	إقرار بالذنب

المرفق ٣

٣ متهمين ألقي القبض عليهم مؤخرا وقضية إهانة للمحكمة

الاسم	المنصب السابق	الموقع
أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	ألمانيا
د. نتاووكوريرايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	فرنسا
ك. نزابونيمانا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	محتجز في المحكمة
ل. نشوغوزا	محقق دفاع سابق (إهانة المحكمة)	محتجز في المحكمة

المرفق ٤

أربعة محتجزين وفار واحد يُنتظر إحالة قضاياهم

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية المحيلة
ي. هاتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثالثة
غ. كانيارُكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الأولى
ي. مونياكازي	قائد إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الثالثة
ج.- ب. غاتيته	عمدة قرية مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الأولى
ف. كاييشيما	مفتش شرطة	فار	الثالثة

المرفق ٥

متهمان تمت الموافقة على إحالة قضيتيهما

الاسم	المنصب السابق	المكان
و. مونييشياكا	رجل دين	فرنسا
ل. بوسيباروتا	حاكم مقاطعة غيكونغورو	فرنسا

المرفق ٦

١٣ فاراً

أوغستين بيزيمانا	إيديلفونس نيزييمانا
فيليسيان كابوغا	لادليسلاس نتاغانزوا
فولجونس كاييشيما	شارل رياندیكايو
بروتيس مبيرانايا	شارل سيكوبوابو
برنار مونياغيشاري	جان بوسكو أوينكيندي
غريغوار نداهيمانا	فينياس مونياروغارما
ألويس نديمباتي	